## لجنة المتابعة والحالة الفلسطينيّة الداخليّة

**د. مهنّد مصطفى***

أقيمت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في إسرائيل في العام 1982، وجاء تأسيسها ضمن عمليّة حثيثة شهدت إقامة هيئات ومؤسّسات عربيّة قطريّة، وأهمّها اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة عام 1972، ولجنة الدفاع عن الأراضي العربيّة في العام 1975، والاتّحاد القطريّ للطلاّب الجامعيّين العرب عام 1975، وقد سبق هذه الهيئاتِ إقامةُ لجان الطلاّب العرب في الجامعات الإسرائيليّة كأوّل هيئات وطنيّة منتخَبة. وقد مثّلت لجانُ الطلاّب العرب الأطرَ العربيّة الوحيدة التي جرى انتخابها عربيًّا ضمن تنافس سياسيّ أيديولوجيّ بين الطلاّب العرب، أمّا اللجنة القطريّة فقد كانت تضمّ رؤساء منتخَبين وأقيمت بالأساس لطرح أجِنْدات محلّيّة "إسرائيليّة"، إلاّ أنّ دورها السياسيّ بدأ ينمو بعد أن انضمّت إليها فئات جديدة من الشباب الذين فازوا في قراهم، ورؤساء حزبيّين من الحزب الشيوعيّ والجبهة وحركات أخرى، وقد بدأت قضايا سياسيّة ووطنيّة تظهر في عمل اللجنة القطريّة مع مرور السنوات. ورغم ذلك، لم تتحوّل اللجنة القطريّة إلى إطار ينظّم العرب في الداخل على أساس قوميّ؛ وذلك أنّ القيادة الشابّة والحزبيّة تصرّفت كقيادة تقليديّة لأنّ قاعدتها الاجتماعيّة كانت تقليديّة، ولأنّها بحكم طابعها لم تستطع فكّ الارتباط بين أجِنْداتها الوطنيّة والأجِنْدات الإسرائيليّة وأدواتها.

ومع تطوُّر الحاجة إلى طرح القضايا السياسيّة الملحّة في أوائل الثمانينيّات، وانضمام رؤساء سياسيّين جُدُد إلى اللجنة القطريّة، أقيمت لجنة المتابعة في العام 1982، وضمّت في البداية، بالإضافة إلى رؤساء المجالس، أعضاءَ الكنيست العرب، والأعضاءَ العرب في اللجنة التنفيذيّة للهستدروت، وحتّى أعضاء كنيست عربًا في الأحزاب الصهيونيّة، وممثّلين عن أطر مختلفة، إلاّ أنّ اللجنة القطريّة بقيت، إلى ما قبل سنوات معدودة، العمودَ الفقريّ للجنة المتابعة.

من خلال البحث الذي أجريه في مركز "مدى الكرمل" منذ سنوات، حول لجنة المتابعة والنقاش الدائر حول إصلاحها خلال العَقد الأخير، تتبدّى حالة الترهّل السياسيّ التي وصلت إليها هذه المؤسّسة، التي تعتبر كلّ مركّباتها مجرد بقائها بشكلها الحاليّ حاجة سياسيّة ووطنيّة ملحّة، ولكن يبقى هذا المبرّر حائلاً دون المثابرة نحو إصلاحها، فبقاؤها أفضل من غيابها، وبقاؤها على حالة الترهّل التي تعصف بها أفضل من الذهاب إلى عمليّة تاريخية تهدّد تماسُكَها الهشَّ. بقاء لجنة المتابعة في شكلها الحاليّ في العام 2012 ليس وليدَ قوّة بنيانها، بل وليد إرادة الأحزاب السياسيّة الإبقاءَ عليها كهدف لا كأداة يمكن تطويرها.

**حول ماهيّة لجنة المتابعة:**

لا تتجاوز لجنة المتابعة منذ قيامها حالة كونها لجنة تنسيق بين الحركات والأحزاب السياسيّة العربيّة البرلمانيّة وتلك التي خارج البرلمان، ومركّبات أخرى. يشكّل الإجماع والتوافق بين مركّبات اللجنة الأساسَ التنظيميَّ في عمليّة اتّخاذ القرارات داخل اللجنة. الإجماع هو سرّ تماسك اللجنة ببنْيتها الحاليّة، وبغير ذلك معرّضة هي للتفكّك أو -في أقلّ تقدير- للشلل السياسيّ والتنظيميّ. وعلى الرغم من نجاح اللجنة في اتّخاذ القرارات بالإجماع أو التوافق، فإنّ مسألة غياب الآليّة التنظيميّة الواضحة لتنفيذ هذه القرارات تبقى إشكالاً آخرَ في عمل اللجنة. ينضاف إلى ذلك عدم وضوح العلاقة التنظيميّة بينها وبين المواطن الفلسطينيّ. تُعتبر لجنة المتابعة تنظيمًا قطْريًّا، ولم ترتق بعد لتشكّل مؤسّسة قوميّة للجماهير الفلسطينيّة في إسرائيل. بل هي إطار يجمع في داخله الكثير من التناقضات في المجتمع الفلسطينيّ. لذا كان الطابعُ التوافقيّ للّجنة هو سيّد الموقف لا الحسمُ الديمقراطيّ الذي قد يهدّد بنيانها وتماسكها إذا بقيت في بنْيتها الحاليّة.

كشف الطابع التوافقيّ في بعض الأحيان عن ضعف اللجنة. فعلى سبيل المثال، قامت لجنة المتابعة في اجتماعها الذي انعقد في أيلول 2008 بمناقشة قضيّة التمثيل النسائيّ في اللجنة، من خلال زيادة تمثيل كلّ حركة أو حزب سياسيّ بممثّل ثانٍ، على أن يكون هذا من خلال امرأة، وقد وافقت جميع مركّبات اللجنة على هذا القرار باستثناء الحركة الإسلاميّة غير البرلمانيّة، معتبرةً أنّ قرارات اللجنة

تصدر بالتوافق، وقد خرجت الحركة مستنكرةً القرارَ واعتبرته قرارًا غير شرعيّ (حول تفاصيل هذه القضيّة، انظر: حديث الناس، 19\9\2008، صوت الحقّ والحرّيّة، 19\9\2008).

إنّ النقاش المحتدم الذي دار حول هذه القضيّة، ومُجْمَل القضايا الأخرى، كالموقف من الاحتجاج الاجتماعيّ الإسرائيليّ في صيف 2011، والموقف من الانقسام الفلسطينيّ واصطفاف مركّبات اللجنة مع أطراف الانقسام كلّ حسب موقفه الأيديولوجيّ والسياسيّ وغيرها من الحالات، كلّ هذا يكشف على نحوٍ واضحٍ العطبَ في آليّة اتّخاذ القرار من خلال التوافق والإجماع الذي يُعتبر أحد الأسباب التي تشلّ وتُضعِف عمل اللجنة. والحقيقة أنّ اللجنة لا يمكن إلاّ أن تكون توافقيّة إذا استمرّت بنْيتها الحاليّة. الحسم الديمقراطيّ يحتاج إلى تغيير بنيوي في لجنة المتابعة بالأساس، بواسطة انتقالها من لجنة منتخَبين، كما تحبّ أن تسمّيها الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، إلى لجنة منتخَبة انتخابًا مباشرًا من الجمهور الفلسطينيّ في الداخل. تنبع المفارقة في آليّة عمل اللجنة من كون الإجماع والتوافق سرَّ قوّتها وضعفها في الوقت نفسه. كلّ ذلك ولم نتطرّق إلى الأهداف التي على اللجنة بلورتها، والأجِنْدة التي يجب أن تعمل عليها.

**حول مطلب انتخاب لجنة المتابعة:**

حتّى الآن، تَعاقَبَ على رئاسة لجنة المتابعة والقطْريّة ثلاثةُ رؤساء: الأوّل السيّد إبراهيم نمر حسين حتّى خسارته في الانتخابات المحلّيّة عام 1998، ثمّ تبعه -بناءً على اتّفاق تناوب- كلٌّ من السيّد محمّد زيدان في الفترة الواقعة بين العامين 1998 وَ 2001، ثمّ المهندس شوقي خطيب حتّى العام 2003. ومن ثَمّ كان انتخاب شوقي خطيب رئيسًا للّجنتين: القطْريّة والمتابعة لفترة كاملة من العام 2003 حتّى 2008. وأهمُّ ما ميّزَ خطيب عن سابقَيْهِ انتماؤُهُ إلى تيّار سياسيّ في صفوف الجماهير الفلسطينيّة (الجبهة)، وكانت فترته تجربة مثيرة مليئة بالصراعات والتجاذبات، لأوّل رئيس حزبيّ للجنة المتابعة. وبعد انتخابات العام 2008، اختير السيّد محمّد زيدان بالتوافق على رئاسة لجنة المتابعة فقط (بل فصْل رئاسة المتابعة عن القطْريّة)، وهي المرّة الأولى التي يرئس فيها اللجنة

رئيسٌ لا يشغل منصب رئيس سلطة محلّيّة، أو ينتمي إلى حزب أو حركة سياسيّة من مركّبات اللجنة.

يتزاحم حول فكرة إصلاح لجنة المتابعة توجّهان: التوجّه الأوّل يطالب بإعادة بناء لجنة المتابعة، أمّا التوجّه الثاني فإنّه يطالب بإعادة تنظيم لجنة المتابعة، والفرق بين إعادة البناء وإعادة التنظيم أنّ الثاني يطلب إصلاح اللجنة من الداخل، بينما يطلب التوجّه الأوّل إعادة بنائها من الخارج، أي تفكيك اللجنة وإعادة بنائها من جديد، ويتطلّب ذلك صياغة جديدة لدستور اللجنة وهيكليّتها، وفي هذه الحالة تكون الانتخابات المباشرة لمركّبات وأعضاء لجنة المتابعة في صُلب إعادة البناء.

أدّت هذه التغييرات الأخيرة في تركيبة اللجنة والتجاذبات داخلها، فضلاً عن التحوّلات التي حصلت على وجه التحديد بعد انتفاضة الأقصى، إلى تعزيز النقاش حول انتخاب لجنة المتابعة انتخابًا مباشرًا من الجمهور، وتمحور النقاش حول إصلاح اللجنة على محور أقصاه الأوّل تحويل لجنة المتابعة إلى برلمان عربيّ، وأقصاه الآخر تعزيز عمل اللجنة كلجنة منتخبين ولجنة تنسيق عليا.

طُرحت فكرة انتخاب لجنة المتابعة في أكثر من محفل، فقد طرحه التجمّع الوطنيّ في أدبيّاته السياسيّة، ثمّ طرحته حركة "أبناء البلد" بعد المقاطعة عام 2001، وعام 2003، وعام 2006، على شكل إقامة برلمان عربيّ منتخب، وقد تناوله أكاديميّون ومثقّفون فلسطينيّون من زوايا وجوانب متعدّدة، ثمّ طرحته الحركة الإسلاميّة كجزء من إعادة البناء، منسجمة مع الطروح السابقة ومعزّزة لها، وبقيت الجبهة والحزب الشيوعيّ الجدار الذي تتكسّر عليه كلّ محاولة للتقدّم في هذا المشروع.

ولا نشكّ أنّ فكرة انتخاب لجنة المتابعة تتناقض مع فكر وتوجُّه الجبهة الديمقراطيّة التي تعتبر أنّ اللجنة في تركيبتها الحاليّة هي تمثيليّة لكونها لجنة منتخبين، حيث تعتبر الجبهة الانتخابات المباشرة شكلاً من أشكال فكّ الارتباط عن المواطنة الإسرائيليّة والعمل العربيّ اليهوديّ المشترك، وضربًا لمكانة الفلسطينيّين كمواطنين، بالإضافة –طبعًا- إلى الاعتبارات الفنّيّة التي تسوقها الجبهة في رفضها الانتخاباتِ المباشرةَ.

تدور كلّ مشاريع إعادة البناء إلى نقل لجنة المتابعة من حالة التوافقيّة، وهي ماهيّتها وسرّ تماسكها في شكلها الحاليّ، إلى حالة الحسم الديمقراطيّ؛ من التعيين إلى الانتخاب؛ من اتّخاذ القرار بالإجماع

إلى اتّخاذه بالأغلبيّة؛ من المحاصصة إلى الحسم الانتخابيّ؛ من لجنة منتخَبين إلى لجنة منتخَبة. ولا شكّ أنّ الاقتراح الأكثر رواجًا في هذا السياق هو انتخاب لجنة المتابعة انتخابًا مباشرًا من الجمهور، حيث تؤيّد هذا التوجُّهَ غالبيّةُ الحركات السياسيّة، ومنها: الحركة الإسلاميّة خارج-البرلمانيّة؛ التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ؛ أبناء البلد. وتعارضه الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، وتتحفّظ منه بعض أطراف داخل الحركة الإسلاميّة البرلمانيّة والحركات السياسيّة الأخرى.

ساهم النقاش الموسّع حول إصلاح لجنة المتابعة في العَقد الأخير إلى اتّخاذ خطوات إصلاحيّة بنيويّة، ولكنّها لم ترتق باللجنة على نحوٍ كافٍ كإطار قوميّ للجماهير الفلسطينيّة. ونشير –في الأساس- إلى ثلاث خطوات أساسيّة: انفصال اللجنة القطْريّة عن لجنة المتابعة؛ صياغة بنْية هيكليّة جديدة (نظام داخليّ)؛ إقامة لجان مهنيّة وَفق المحاصصة الحزبيّة.

**الفصل بين رئاسة اللجنة القطْريّة ولجنة المتابعة**: فَرضت المعطياتُ الموضوعيّةُ نفسَها على قرار الفصل؛ فجوهر عمل اللجنة القطْريّة يختلف عن جوهر عمل لجنة المتابعة، فالأولى تهتمّ بالشؤون المحلّيّة والبلديّة للمجتمع الفلسطينيّ، بينما تعالج الثانية القضايا السياسيّة والوطنيّة للفلسطينيّين، ومنها قضايا الحكم المحلّيّ، ولكن في بُعدها السياسيّ-الوطنيّ، كقضايا الأرض والمسكن والتخطيط. لقد فرض هذا التقاطع بين الرئاستين تقاليدَ سياسيّةً تاريخيّةً لا حاجةً موضوعيّة، وحتّى لو كانت هنالك حاجة موضوعيّة فرضها التداخل الكبير بين الرئاستين في ثمانينيّات القرن الماضي وتسعينيّاته، فإنّ هذه الحاجة قد انفكّت في العقد الأخير.

أمّا الخطوة الإصلاحيّة الثانية، فكانت عام 2010، إذ جرى إقرار النظام الداخليّ (الدستور) للجنة المتابعة. وعلى الرغم من أنّ اللجنة أسمته دستورًا، فهو لا يضمّ إلاّ بنودًا تنظيميّة فقط، وتغيب عنه الرؤى السياسيّةُ والبرنامجُ الوطنيّ، ممّا يؤكّد أنّ هذا النظام أعاد -بوعي وبدون وعي- إنتاجَ ماهيّة اللجنة كلجنة تنسيق. تـنبع أهمّيّة هذا النظام من أنّه حدّد مركّبات لجنة المتابعة من الأحزاب والحركات السياسيّة ومركّبات أخرى (مثل رؤساء السلطات المحلّيّة) لأوّل مرّة على نحوٍ واضح، وقام بتحديد تمثيل كلّ حركة وحزب سياسيّ داخل هيئات اللجنة التي تتمثّل، حسب النظام الداخليّ،

بالمركّبات التالية: المؤتمر العامّ؛ المجلس المركزيّ (54 عضوًا)؛ السكرتاريا (19 عضوًا). أشار النظام الداخليّ في إحدى فقراته أنّ العضويّة مشروطة بالموافقة والالتزام بأهداف وبرنامج لجنة المتابعة. وكما أشرت سابقا، لا نجد في الدستور أهدافًا ولا برنامجَ. ما قام به الدستور الجديد هو تحديد تمثيل كلّ مركّب في لجنة المتابعة دون تطرُّق إلى قرار لجنة المتابعة السابق المتعلّق بقضيّة تمثيل المرأة داخل الحركات والأحزاب السياسيّة.

وتتمثّل الخطوة الإصلاحيّة الثالثة في ما أقرّته اللجنة، في آب 2012، من إقامة لجان فرعيّة. تعالج كلّ لجنة قضيّة عينيّة من قضايا الجماهير العربيّة. ثمّة ثماني لجان فرعيّة وُزّعت رئاستها على الأحزاب والحركات السياسيّة داخل لجنة المتابعة بأسلوب محاصصة واضح. هذه اللجان هي: لجنة الدفاع عن الأرض والمسكن (أبناء البلد)؛ لجنة الدراسات والتخطيط الإستراتيجيّ (الحزب العربيّ الديمقراطيّ؛ لجنة الماليّة والتنمية الاقتصاديّة (التجمّع)؛ لجنة متابعة العمل الشعبيّ والتوجيه والإصلاح الاجتماعيّ (الحركة الإسلاميّة برئاسة الشيخ حمّاد أبو دعابس)؛ لجنة الإعلام والعلاقات العامّة (الجبهة)؛ لجنة مناهضة الخدمة المدنيّة والخدمة العسكريّة الإجباريّة والطوعيّة (الحزب القوميّ العربيّ)؛ لجنة الحرّيّات ومتابعة قضايا الأسرى السياسيّين والجرحى وإحياء ذكرى الشهداء (الحركة الإسلاميّة برئاسة الشيخ رائد صلاح)، لجنة مناهضة الاحتلال والتواصل مع الشعب الفلسطينيّ (الحركة العربيّة للتغيير).

ليست المشكلة في توزيع لجان فرعيّة، من المتوقّع منها أن تكون مهنيّة، على مركّبات سياسيّة في لجنة المتابعة. المشكلة تنبع من أنّ هذه الخطوة الإصلاحيّة من الواجب أن يسبقها خطواتٌ إصلاحيّة مؤسِّسة لها. تدلّ تجارب عمل اللجان السابقة التي كانت تابعة للجنة استحواذ رئيس اللجنة على عمل اللجنة، وفي بعض الأحيان تطويع اللجنة لأجِنْدات الحزب السياسيّ، وغياب المشاركة الحقيقيّة الفاعلة لسائر المركّبات في عمل اللجان، مما يحوّل هذه اللجان إلى لجان حزبيّة بكلّ ما تحمل الكلمة من معنى. كان من الواجب أن تجري هذه الخطوة بعد عمليّة إعادة بناء لجنة المتابعة بناءً حقيقيًّا، وإعادة الاعتبار إلى العمل الجماعيّ وتعزيز ثقة الجمهور باللجنة بعد التآكل الذي أصابها في

السنوات الأخيرة، وهو ما يَحُول دون تحويل هذه الخطوة إلى حالة من تفكيك لجنة المتابعة بواسطة استحواذ كلّ حركة وحزب سياسيّ على قضيّة معيّنة.

* **د. مهند مصطفى:** محاضر في كلية الدراسات الأكاديمية "أور-يهودا" وجامعة حيفا وباحث في مركز مدى الكرمل.